أثر تطور هيكل المستوردات على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية عن الاقتصاد الأردني ١٩٨٥ - ٢٠٠٠

د. أحمد مشعل
الجامعة العربية المفتوحة
عمادة إدارة الأعمال

د. وليد إسماعيل السيفو
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
جامعة الزيتونة الأردنية

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر المستوردات (التجميعية والتفصيلية) على مستوى النمو الاقتصادي خلال الفترة ١٩٨٥_٢٠٠٠. وذلك عن طريق تقدير الميول الحدية للمستوردات وعلى المستويين التجميعي والتفصيلي.

لقد تم قياس الميل الحدي للمستوردات التجميعية والتي بلغت قيمته حوالي ٠,٥٦. في حين بلغ الميل الحدي للمستوردات الوسيطة والمواد الأولية حوالي ٠,٢٨، أما الميل الحدي للمستوردات الرأسمالية والمستوردات الاستهلاكية فقد بلغت قيمته حوالي ٠,١٢ و ٠,١٥ على التوالي. وكان تأثير هذه المستوردات على نمو الناتج المحلي الإجمالي والناتج السلعي المحلي الصناعي والزراعي عالياً "موجباً " كما أشارت إلى ذلك المعلمات التقديرية واختبارات t وقيمة R^2.

من التقدير والتحليل القياسي أتضح بأن التزايد في إجمالي المستوردات الأردنية والتغير الهيكلي لمكوناتها خلال فترة الدراسة جاء نتيجة لعاملين متناقضين يشكلان ملامح الاقتصاد الأردني وهما: الأثر الاحلالي والأثر الدخلي . وأتضح أيضا بأن لتحويلات العاملين بالخارج والمساعدات الأجنبية أثر بالغ في تزايد الدخل ومن ثم في تزايد الطلب على السلع الاستهلاكية الجارية والدائمة المصنعة.

المقدمة :

يعتبر قطاع التجارة الخارجية أحد القطاعات القائدة لعملية النمو الاقتصادي في الدول النامية، إذ يساعد عن طريق مستورداته الرأسمالية والأولية في توفير مستلزمات التطور القطاعي، وكذلك فإن لمستورداته الاستهلاكية الجارية والدائمة المصنعة دوراً في سد جزء مهم من الطلب المحلي. لقد طرأ تغيراً هيكلياً على مستوردات الأردن خلال الفترة ١٩٨٥ – ٢٠٠٠ حيث ساهمت هذه المستوردات في تطوير قطاعاته الإنتاجية وخلقت عجزاً مزمناً في الميزان التجاري . كما جعلت هذا الاقتصاد يتسم أكثر بوجود أثرين متناقضين هما الاثر الاحلالي والاثر الدخلي (Substitution and Income Effects).

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير وتحليل أثر مستوردات الأردن التجميعية والتفصيلية (Aggregate and Disaggregate) على معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة. وعلى الرغم من كثرة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع إلا أن أغلبها اقتصر على التحليل الوصفي دون محاولة قياس الميول الحدية للمستوردات التجميعية والتفصيلية. وسيكون منهج هذه الدراسة كالأتي:

أولاً: استعراض لمكانة المستوردات في الاقتصاد الأردني.
ثانياً: تطور التركيب الهيكلي للمستوردات الأردنية.
ثالثاً: النموذج التقديري المستخدم لحساب الميول الحدية للمستوردات وتقدير أثر المستوردات على نمو الناتج المحلي والسلعي المحلي (الصناعي والزراعي)

وسوف نختم الدراسة ببعض الاستنتاجات والمقترحات.

أما الفرضية التي تستند إليها الدراسة فتتمثل فيما يلي:
إن ارتفاع الميول الحدية للمستوردات الأردنية التجميعية والتفصيلية جعلت الاقتصاد الأردني يتسم بوجود أثرين متناقضين هما الأثر التعويضي والأثر الاحلالي وكان لها الدور الحاسم في تأكيد العجز المزمن والمستمر في الميزان التجاري الأردني.

وللدراسة أهمية كبيرة تنبع من ضرورة معرفة العلاقة التناقضية التي مارستها المستوردات وأثرها في النمو الاقتصادي . وكذلك تأتي الأهمية من التعرف على هيكل المستوردات لتسهيل عملية معالجة العجز المزمن في الميزان التجاري الأردني.

وقد جاءت هذا الدراسة لاستكمال الدراسات السابقة والتي بحثت في هذا المجال. ومن مراجعة سريعة لمجلة Review of Economic and Statistics نجد أن هذه الدراسة في جوهرها جاءت متماشية مع دراسة كل من هاوثكر ماكي[١] ، بول ماروة[٢]، جوي – ستولن[٣] ، ويوجي شينكاي[٥]. وغيرهم آخرين مما سارو على على نفس الأسلوب. كما جاءت بعض الدراسات المحلية متميزة بهذا المجال ونخص منها دراسة الشرع[٦] ، الشامية – الراوبده[٧] ، زكية – حمادة[٨] ، ودراسة مروان الرفاعي[٩]، ومن الدراسات العربية الأخرى تأتي دراسة السيفو وبحوثة في هذا المجال لتعطي مرجعية متكاملة مع الدراسات السابقة[١٠] الذكر. وهناك دراسات آخرى في هذا المجال ولكنها لم تلجأ إلى استخدام الأسلوب التحليلي القياسي منها دراسة الاستاذ عميرة، المجالي، الطلافحة، الكساسبة وغيرهم (راجع المصادر المذكورة في نهاية البحث).

---

(1) The Review of Economics and Statistics ; Vol ,44 ,1962 .
(2) The Review of Economics and Statistics ; Vol ; 47 ,1965 .
(3) The Review of Economics and Statistics ; Vol ; 49 ,1967 .
(4) The Review of Economics and Statistics ; Vol ; 51 ,1969 .
(5) The Review of Economics and Statistics ; Vol ; 55, 1973 ,and vol , 56, 1974 .
وكذلك يمكن مراجعة الأعداد للفترة ١٩٨٠-٢٠٠٠ لتوفر بعض البحوث كدراسة دالتون وخان وغيرهم .

(٦) د. منذر الشرع : "تطور التجارة الخارجية في الأردن ١٩٢١_١٩٩١" سلسة كتاب في تاريخ الأردن / عمان ١٩٩٣ .

(٧) د. عبد شامية ، د. موسى الروابدة " تجارة الأردن الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي " ، مجلة أبحاث اليرموك أربد ، ١٩٨٩ ، الأردن .

(٨) د. خليل حماد ، د. زكية مشعل " تأثير انكشاف الاقتصاديات العربية للخارج على السياسات الاقتصادية الداخلية " مجلة أبحاث اليرموك ، اربد ١٩٨٦ . الأردن .

(٩) أ. مروان أحمد الرفاعي " تقييم قطاع التجارة الخارجية الأردني وإمكانيات تطوير مساهمتة في الدخل القومي _ دراسة تحليلية قياسية ١٩٧٠_١٩٩٦" . الأردن .

(١٠) د. وليد إسماعيل السيفو " تقدير وتحليل أثر الميل الحدي للاستيرادات على النمو الاقتصادي في العراق للفترة ١٩٤٥ ١٩٧٥ " رسالة ماجستير باللغة الإنكليزية من جامعة ويلز بريطانيا ١٩٧٧ . وكذلك يمكن مراجعة البحوث المنشورة في مجلة تنمية الرافدين الموصل / العراق . للفترة ١٩٨٣_١٩٩٦ .

اعتمدت هذه الدراسة على البيانات التي وفرتها دائـرة الإحصاءات العامة (الإحصاءات السنوية للتجارة الخارجية[1]). وكذلك على مجموعة التقارير السنوية للبنك المركزي الأردني حتى عام ٢٠٠٠. وكما هو موضح في الجداول [4] و[٥]. حيث يمثل الجدول[٤] هيكـل المستوردات الأردنية بشكلها التجميعي والتفصيلي وحسب علاقتها القطاعية. رأسمالية، استهلاكية، وسيطة ومواد خام. أما الجدول [٥] فقد تضمن الناتج المحلي الإجمالي والناتج السلعي المحلي (الصناعي والزراعي)[2].

١. مكانة المستوردات في الاقتصاد الأردني :

ساهمت التجارة الدولية في النمو الاقتصادي لمعظـم الـدول الصـناعية المتطورة في العالم، حيث لوحظ ذلك منذ زمن الاقتصاديين التجاريين . كما أكـد الاقتصاديين الكلاسيك أمثال (آدم سميث وديفيد ريكاردو، جون سـتيورت ميـل، ومارشال) هذه الفكرة، فقد ذكر آدم سميث في كتابة " ثروة الأمم " بان التجـارة تطور الإنتاجية في داخل البلد. بينما اعتبرها جون ستيورت ميل بأنها نوع مـن الثورة الصناعية في تطويرها للموارد غير المطورة. كما أكد جون ستيورت ميل أيضاً بأن التجارة الخارجية وعن طريق المستوردات تعتبر المطـور للعمليـات الإنتاجية[3] المحلية، واعتبرها نيركسة القطاع الـذي يـوفر السـلع الرأسـمالية والمكائن والمواد الأولية ونصف المصنعة، والتي هي المحرك للنمو في قطـاعي الصناعة والزراعة. هذا بالإضافة إلى أن التجارة عن طريق المستوردات تـوفر الخبرات والمهارات ووسـائل التقـدم العلمـي، وهـذه هـي محـرك التطـور الاقتصادي، وهذا ما أكده هيلا مينت في دراساته حول أهمية المسـتوردات فـي تحريك عملية النمو والتطور.

---

(١) كتاب الإحصاء السنوي "دائرة الإحصاءات العامة " الأردن . أعداد متفرقة أخرها عام ٢٠٠٠.

(٢) التقرير السنوي _ البنك المركزي الاردني _أعدا متفرقة أخرها عام ٢٠٠٠.

(3) W.i. Al_sefou "Astutural Analysis of Iraqi Exports and Their effect on the development of the domestic economy _1945 _1975" Ph.D Thesis of Wales University u.k .ch1.

وقد أكد جون ستيورت ميل على المنافع غير المباشرة للتجارة الدولية، في حين أشار الاقتصاديون امثال هابرلير، ماير، وكيرنكروس إلى المنافع غير المباشرة للتجارة الدولية (المستوردات بشكل خاص) في تطوير الاقتصاديات النامية في الفترات اللاحقة. حيث تعتبر المستوردات رافعة لنقل الأفكار الجديدة ووسائل التطور العلمي المهمة للاقتصاديات النامية[1] .

ويمكن ملاحظة أهمية موقع التجارة الدولية في اقتصاديات معظم الدول النامية من خلال النسبة العالية التي تشكلها من الناتج المحلي لهذه الدول، حيث يخصص جزء كبير جداً من الدخل للإنفاق على المستوردات (مثل الحالة في الأردن كما سنرى ذلك لاحقاً). ويلاحظ عموما أنة كلما كبر حجم البلد اقتصادياً كلما قلت نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي. كما يلاحظ أن هناك العديد من البلدان تتخصص بدرجة كبيرة حيث تتكون صادراتها بشكل أساسي من سلعة واحدة أو أكثر، لتشكل حوالي ٩٥% من حصيلتها من العملات الأجنبية، وتعتمد بشكل كبير على إيراداتها من صادرات هذه السلعة في تمويل ميزانياتها ومشاريعها التنموية العامة. ورغم ذلك فإن هذه الظاهرة ليست سلبية بصورة دائمة، فمعظم هذه الدول تستغل جزء من إيراداتها لسد قيم مستورداتها من السلع الرأسمالية والوسيطة والخام والاستهلاكية المصنعة لغرض بناء اقتصادها وزيادة فرص نموها. وتاريخياً فإن الأقطار التي تعتبر اليوم متطورة كانت في مرحلة معينة من التاريخ تعتمد على سلعة أو سلعتين تصديريتين، فمثلاً اليابان في مراحل تصنيعها الأولى اعتمدت على تصدير الحرير لتمويل استيراداتها المختلفة، وكذلك الحال بالنسبة لكندا والولايات المتحدة وصادراتهما من الحنطة والشعير، وبريطانيا وصادراتها من الصوف وغيرها[2].

---

(1) A.k.Cairncross, "Factors in Economic Development" London , 1965.ch13 .

(٢) ستيفن ماكي " الاقتصاد الدولي " ترجمة د. وليد إسماعيل السيفو جامعة صلاح الدين / وزراة التعليم العالي والبحث العلمي ، أربيل العراق ١٩٨٩ فصل ١، ٢

ويوجد حالياً العديد من المراكز الصناعية المتطورة في أوروبا، والولايات المتحدة وكندا واليابان والصين وغيرها من الدول على استعداد لتوفير السلع الرأسمالية والمعرفة العلمية للدول النامية التي هي في موقع أفضل مما كانت علية الدول الأوروبية في القرون الثلاثة الماضية. وهذا ما أكده وأوضحه هيلا مينت في نظريته "الإنتاجية الحركية" (Dynamic Productivity Theory)[1].

ولا يهمنا كثيراً في هذه الدراسة معرفة العلاقة بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي بقدر ما يهمنا التحليل الهيكلي لمستوردات الأردن ودورها في النمو الاقتصادي وتقدير الميل الحدي للمستوردات الأردنية على المستوى التجميعي والتفصيلي وعلاقة هيكل المستوردات ومكوناتها في نمو القطاعات السلعية المحلية واثر ذلك على مسيرة النمو الاقتصادي طيلة الفترة ١٩٨٥ - ٢٠٠٠.

تعتبر الأردن من الأقطار العربية النامية التي قطعت أشواطاً بعيدة في مجال النمو والاستقرار الاقتصادي. وقد ساهمت التجارة الخارجية (وخاصة قطاع المستوردات) إيجابيا في هذا المضمار، ونظرة لبعض البيانات الرسمية المنشورة توضح تطور هذه المساهمة، ففي عام ١٩٣٦ بلغ حجم المستوردات حوالي (٧٩٥) ألف دينار، في الوقت الذي بلغ فيه عدد السكان حوالي ٣٥٠ الف نسمة. ارتفعت هذه القيمة إلى خمسة ملايين دينار عام ١٩٤٦. وطيلة هذه الفترة كان يعاني الميزان التجاري في الأردن من عجز بلغ أكثر من نصف قيمة هذه المستوردات[2].

---

(1) H. Myint; "The gains from international trade and the backward countries"., Review of economic Studies; No 58. 1955.

(٢) د. منذر الشرع ، مصدر سابق ذكره الجداول من ١ إلى ٦ .

وقد اتصف التركيب الهيكلي للمستوردات خلال الفترة ١٩٣٠ - ١٩٦٠ بالضعف وقلة التنوع، حيث لم يكن يتجاوز العشرة فقرات وجلها من المستوردات الاستهلاكية الجارية كالمنسوجات والسلع الغذائية والتي شكلت نسبتها ٨٦% من إجمالي مستوردات الأردن في ذلك الوقت ومع استمرار التطور في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الأردن ، بدأ التركيب الهيكلي للمستوردات بالتغير والتنوع، وقد أنخفض نصيب السلع المستوردة السابق الإشارة إليها من إجمالي المستوردات ووصل إلى ٤٨%[١] في عام ١٩٦٨، واستمرت هذه النسبة بالتناقص مع مرور الوقت. أما مستوردات السلع المصنعة سواء كانت صناعية (أو رأسمالية) ونصف مصنعة أو استهلاكية مصنعة فقد ازدات نسبتها من حوالي ٨% إلى ٥٦%[٢] عام ١٩٧٧.

وقد ظهر التطور والتغير الفعلي في حجم المستوردات وتركيبتها خلال الفترة ١٩٤٦ - ١٩٦٧، حيث ارتفعت قيمة المستوردات من ٨,٥ مليون دينار إلى أكثر من ٥٢ مليون دينار، ووصلت في عام ١٩٧٧ إلى ٤٥٤ مليون ديناراً. واستمر الارتفاع في حجم المستوردات حتى وصل في عام ١٩٨٥ إلى ١,٠٧٥ مليار دينار[٣] ، وإلى ٣,٢ مليار دينار في عام ٢٠٠٠. وتجدر الإشارة إلى انه بالإضافة إلى ارتفاع قيمة المستوردات كان هناك زيادة في تنوعها وتوسع الهيكل التركيبي لها خلال فترة الدراسة لا حظ الجدول (٤) والجدول (٥). كما أن الاقتصاد الأردني لم يسجل معدلات عالية ومتسارعة من التضخم في تلك الفترة.

ويوضح جدول (٤) التغيرات التي حدثت في هيكل المستوردات الأردنية، حيث ظهرت بنود جديدة هي السلع الاستهلاكية المصنعة والسلع الرأسمالية والآلات بالإضافة إلى المستوردات من السلع نصف المصنعة، وهذا التحول في الأهمية النسبية.

---

(١) مروان الرفاعي "تقيم قطاع التجارة الخارجية الأردني وإمكانيات تطوير مساهمة في الدخل القومي دراسة تحليلية قياسية ١٩٧٠ _١٩٩٦ " رسالة ماجستير اليرموك ١٩٩٨ ص ٢ .

(٢) لمزيد من الاطلاع راجع دراسة د. منذر الشرع و د. الشامية ود. روابدة ، وحماد وزكية مشعل.

(٣) احتسبت النسب من قبل الباحثين بالاعتماد على البيانات الأولية المستمدة من إصدارات البنك المركزي الأردني (التقرير السنوي ٢٠٠٠) وكذلك إحصاءات دائرة الإحصاء العامة الكتاب السنوي ٢٠٠٠.

من السلع الاستهلاكية والغذائية الخام إلى السلع الرأسمالية ونصف المصنعة والخام، رفع من حصة الأخيرة إلى حوالي ٧٠% من إجمالي المستوردات في عام ٢٠٠٠. ويمكن أن يعزى تراجع نسبة السلع الاستهلاكية المستوردة إلى التغير الهيكلي في الاقتصاد الأردني الذي أخذ يركز كما سنلاحظ على مستوردات المواد الخام والسلع الرأسمالية خلال الفترة ١٩٨٥ - ٢٠٠٠ حيث نما التصنيع الاحلالي والذي يتطلب استيراد مواد خام للنهوض به[١]. وقد أثرت التغيرات في هيكل المستوردات الأردنية على توزيعها الجغرافي أيضاً، حيث تغير تركز المستوردات من دول الجوار إلى الدول الأوروبية والولايات المتحدة وكندا والهند ودول جنوب أسيا واليابان ، وكذلك دول أمريكا اللاتينية[٢] . واحتلت الدول الأوروبية (ألمانيا وبريطانيا خاصة) والولايات المتحدة مكانة الصدارة في مستوردات الأردن لتشكل أهميتها النسبية طيلة فترة الدراسة حوالي ٤٠%، وتلاها الدول الآسيوية(وخاصة اليابان) بحصة قدرها ٢٥%. كما بلغت الأهمية النسبية للمستوردات الأردنية من الدول العربية ما مقداره ٢٠%[٣]. ويلاحظ من بيانات البنك المركزي بان الميزان التجاري للأردن استمر طيلة فترة الستين سنة الماضية يعاني من عجز مستمر ومتزايد وذلك لحاجة قطاعاته الإنتاجية لاستيراد احتياجاتها من السلع والمواد الخام بالإضافة إلى ازدياد الطلب على السلع المصنعة الاستهلاكية الذي نتج عن زيادة عدد السكان بشكل كبير وعن ارتفاع مستويات المعيشة لهؤلاء السكان، حيث بلغ العجز في الميزان التجاري حوالي ٩٤٠ مليون دينار في عام ١٩٩١ وارتفع إلى ١,٨٥٨ مليار دينار في عام ٢٠٠٠[٤].

---

(١) راجع المصادر المعتمد عليها في تكوين الجدول (٤) و (٥).

(٢) التقرير السنوي – البنك المركزي – ٢٠٠٠ – جدول٣٩ ص ٩٧.

(٣) نفس المصدر أعلاه ص ٩٧.

(٤) البنك المركزي الأردني النشرة الخاصة (١٩٦٤ - ١٩٩٠) النشرة الشهرية، شباط ١٩٩٧ ص٤٦-٦٠

ويلاحظ أيضا أن نسبة العجز في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي قد زادت من ٢٣% عام ١٩٩٩ إلى حوالي ٣٢% في عام ٢٠٠٠، ويعود السبب في ذلك إلى الزيادة في حجم المستوردات بنسبة قدرها ٢٢% مقارنة مع نسبة الزيادة في الصادرات الإجمالية التي لم تتجاوز ٤%[٥].

ويعتقد بأن التزايد في إجمالي المستوردات الأردنية والتغير الهيكلي في مكوناتها خلال فترة الدراسة جاء نتيجة لعاملين أساسيين يشكلان ملامح الاقتصاد الاردني وهما:

أولاً: الأثر الاحلالي Substitution effect.

ثانياً: الأثر الدخلي Income effect.

وللاقتصاد الأردني سمة مهمة تتعلق بحوالات العاملين الأردنيين، حيث شكلت هذه الحوالات ما نسبتة٧٣%[١] من إجمالي الإيرادات والمساعدات الخارجية للدولة في عام ٢٠٠٠. وهذا التزايد في المستوردات بمعدلات متسارعة والتغير الهيكلي لمكوناتها جاءت كنتيجة لتزايد متوسط دخل الفرد في الأردن ، حيث حقق الدخل القومي بالأسعار الجارية نمواً قدرة حوالي ٧% [٢] خلال الفترة . كما كان لتحويلات الأردنيين العاملين بالخارج أثراً بالغاً في تزايد الدخل ومن ثم تزايد الطلب على السلع الاستهلاكية الجارية والدائمة المصنعة .

٢. تحليل هيكل المستوردات الأردنية للفترة ١٩٨٥ - ٢٠٠٠

تشير بيانات التجارة الخارجية في الأردن إلى صفة أساسية في الاقتصاد الأردني، وهي انكشاف هذا الاقتصاد للخارج، حيث بلغت درجة الانفتاح (الانكشاف) طيلة فترة الدراسة ١٩٨٥-٢٠٠٠ بحدود ٧٥%-٨٠%[٣] من الناتج

---

(١) التقرير السنوي " البنك المركزي الاردني _٢٠٠٠ .ص٨٦ جدول (٢٨)، (٢٩) .

(٢) خليل حماد وزكية مشعل :"تأثير انكشاف الاقتصادات العربية للخارج على السياسات الاقتصادية الداخلية " مجلة أبحاث اليرموك _اربد ١٩٨٦ ص١٦٨ _ ص١٧٠ .

(٣) أ. مروان الرفاعي "تقيم قطاع ....." مصدر سابق ص٣٤ جدول (٢_٩) .

المحلي الإجمالي مقارنة مع متوسط لنسبة الانكشاف للفترة ١٩٦٨-١٩٨٥ بلغ حوالي ٩٠%[١]. وعند مقارنة هذه النسب مع بعض الدول العربية والدول النامية الأخرى، نجد أنها أعلى نسبة انكشاف بين الدول العربية ولا يفوق الأردن في ذلك سوى بعض الدول العربية النفطية في منطقة الخليج العربي، وذلك لاعتمادها بشكل أساسي على صادراتها من النفط ومشتقاته، وذلك لأن صادراتها من النفط تشكل أكثر من ٩٠% من إيراداتها العامة وأكثر من ٩٥% من ايردات ميزانيتها التنموية والاتفاقية.

ويمكننا القول بأن أحد الأسباب الرئيسية لهذا الانكشاف يعود إلى توسع وتطور قطاع المستوردات كماً ونوعاً. وعند النظر إلى التركيب الهيكلي للمستوردات الأردنية يتضح مدى المساهمة الكبيرة والمستمرة لها في زيادة وتنوع مكونات الناتج المحلي الإجمالي. فقد بلغت أعلى مستوياتها عام ١٩٨٢ حيث وصلت نسبتها إلى حوالي ٨٨% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وأخذت هذه النسبة بالتراجع لتشكل معدل قدرة حوالي ٥٤%[٢] من ذلك الناتج طيلة فترة هذه الدراسة، ويعود السبب في ذلك إلى ظهور الأثر الاحلالي لهذه المستوردات التي ساهمت بتطوير قطاعي الزراعة والصناعة مما خفف من الضغط الاستيرادي على المواد الاستهلاكية الغذائية النباتية والحيوانية الخام ونصف المصنعة وبعض السلع الاستهلاكية الخفيفة الصنع التي قام قطاع الصناعات الخفيفة بتوفيرها محلياً.

وإذا اعتبرنا بأن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي تعتمد بالأساس على المستوردات من العالم الخارجي فإن هذه الدراسة قامت بتقدير الميل الحدي للمستوردات الذي بلغ حوالي ٠,٥٦ من الطلب، وهو الأمر الذي يشير إلى مدى ارتباط واعتماد نمو الناتج المحلي الإجمالي وتغير مكوناته على الاقتصاد الدولي (راجع جداول النماذج التقديرية في جداول [١] و[٢]).

---

(١) د. خليل حماد ود.زكية مشعل . مصدر سابق

(٢) راجع الجداول [٤] و [٥] .

ويلاحظ بأن نمو المستوردات وتطورها أدخل تغييراً هيكلياً على مكونات الناتج المحلي الإجمالي. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الأهمية المتزايدة للمستوردات وآثارها على الناتج المحلي الإجمالي. ومن حسابات الجدول (٤)، نجد أن نسبة مستوردات المواد الخام ونصف المصنعة Semi _Manufactured goods and raw Materials قد بلغت حصتها حوالي ٤٦% من إجمالي المستوردات طيلة فترة الدراسة، والسلع الرأسمالية Capital goods قد بلغت حصتها كمعدل حوالي ٢٤% من إجمالي المستوردات. وقد انخفضت نسبة مستوردات السلع الاستهلاكية الخام والمصنعة لتمثل حصة قدرها ٢٨% من إجمالي المستوردات (مع ملاحظة التنوع الهيكلي لهذا النوع من المستوردات من غذائية واستهلاكية خام إلى استهلاكية مصنعة جارية ودائمة). كما لوحظ أيضاً من تقديراتنا في الدراسة أن المستوردات الاستهلاكية والتي تشمل (الغذائية الخام والمصنعة، الجارية، الدائمة) قد تناقصت بمعدل قدرة ١٠ % من إجمالي المستوردات خلال فترة الدراسة. في نفس الوقت الذي وجد فيه أن مستوردات السلع الوسيطة والمواد الخام زادت بمعدل قدرة ١٢% خلال نفس الفترة. كما يلاحظ من حسابات الجدول (١) بأن إجمالي الصادرات خلال فترة الدراسة لا تغطي إلا نسبة قدرها ١٥% من إجمالي المستوردات، وبهذا يتضح تسجيلها لعجز قدرة حوالي ٨٥%. ورغم ذلك فأن هناك تطور ملموس في حجم ونوعية الصادرات الأردنية خلال فترة الدراسة. وهذا يعني ظهور دور واضح للأثر الاحلالي للمستوردات وأثرها الايجابي على نمو وتطور الناتج المحلي الإجمالي، وهذا الاستنتاج بحاجة إلى دراسة لاحقة اكثر دقة وعمق وهو ما يهدف إليه الباحثين مستقبلاً.

وكان من أهم نتائج التطور والتغير في التركيب الهيكلي للمستوردات الأردنية خلال فترة الدراسة تفاقم العجز في الميزان التجاري، حيث أن النمو

في القطاعات المحلية الإنتاجية لم تسجل معدلات نمو عالية لتستطيع أن تساهم مساهمة فعالة في التعويض عن المستوردات. وفي الجانب الآخر يلاحظ بأن ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة سجل فائضاً، ويعود السبب في ذلك بالدرجة الأولى إلى تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج والمساعدات الدولية اللذين غطيا نسبة كبيرة جداً من العجز في الميزان. ولمعالجة العجز في الميزان التجاري فإن الأمر يتطلب إجراء تغييرات هيكلية في بنية الاقتصاد الأردني وخاصة في قطاعي الصناعة والزراعة. ومن هذا المنطلق فانه لا يمكن تجاهل العلاقة الوثيقة بين المستوردات وعملية التنمية الاقتصادية، فالمستوردات (وكما أوضحنا سابقاً) هي الوسيلة الرئيسية لتوفير ما تحتاجه عملية التنمية من مواد أولية وخام، وسيطة، نصف مصنعة، وسلع إنتاجية (رأسمالية). كذلك فإن هناك ضرورة للعمل على تطوير السوق المحلية لاستيعاب الصناعات الأردنية الخفيفة وتشجيع تصديرها إلى الدول العربية المجاورة لزيادة الإيرادات من العملات الأجنبية اللازمة لتغطية قيمة المستوردات المتزايدة والمتنوعة.

إن العجز المزمن والمستمر في الميزان التجاري اصبح سمة يتصف بها الاقتصاد الأردني، وهذا ما قدرته هذه الدراسة حيث أوضح النموذج القياسي الخاص بتقدير الميل الحدي للاستيراد خلال الفترة ١٩٨٥-٢٠٠٠ أن قيمته كانت (MP1)=0.56، وقد أوضح الخطأ المعياري (S.E) دقة هذا المعامل. وباستخدام مستوى معنوية قدرة ٩٥%، حيث أكدت (قيمة t المحسوبة) دقة هذا التقدير. أما معامل التحديد (R^2) فقد سجل ارتباطاً موجباً وعالياً بين المستوردات والناتج المحلي الإجمالي (انظر جدول (١) لملاحظة بقية المؤشرات القياسية). ويعود السبب في تزايد الميل الحدي للمستوردات إلى تزايد مستوى الدخل والتقدم الحضاري والوعي العلمي والثقافي لدى الأردنيين والى انفتاح المجتمع الأردني على العالم الخارجي مما دفعهم إلى زيادة التنوع في الطلب على المستوردات الاستهلاكية.

المصنعة الجارية والدائمة وليس مجرد سلع استهلاكية تقليدية (المستوردات في فترة ١٩٣٠ولغاية ١٩٦٠)[1] كذلك مما شجعهم اكثر هو تزايد دخولهم نتيجة للارتفاع المستمر في حوالات العاملين في الخارج وارتفاع معدل الدخل الفردي، وقد انعكس ذلك في الأثر الدخلي الذي ولدته المستوردات من السلع الاستهلاكية، الذي قدر الميل الحدي لها بحوالي (٠,١٥) وجاء اختباره معنوياً بمستوى ٩٥% (راجع جدول (١) لمعرفة الاختبارات الإحصائية والقياسية المتعلقة بذلك)، وكان معامل التحديد موجب وعالي قدرت درجته بحدود(٠,٩٦).

أما الأثر التعويضي للمستوردات فقد تم تقديرة عن طريق معرفة الميل الحدي للمستوردات من السلع نصف المصنعة والمواد الخام وكذلك المستوردات الرأسمالية. ومن استقراء الجدول (١) يتضح بأن النموذج التقديري للمستوردات من السلع الرأسمالية (الإنتاجية) أحتسب الميل الحدي للمستوردات الرأسمالية بحدود (٠,١٢) وبدرجة معنوية قدرها ٩٥% وكان معامل التحديد بحدود (٠,٩٦).

أما تقدير اثر المستوردات (Effect of Imports) على نمو الناتج السلعي الصناعي والزراعي الإجمالي فقد أوضحه الجدول(٢)، حيث قدر اثر هذه المستوردات من السلع الرأسمالية علية حوالي (١,٥٠٩) وبمعامل تحديد قدرة (R^2=٠,٨٦)، وهو أكبر أثر سجلته المستوردات على نمو الناتج السلعي. أما مستوردات الأردن من السلع نصف المصنعة والمواد الخام فقد سجل اثر قدرة (٠,٦٨٠) وكان معدل التحديد قدرة بحدود (٠,٩٦) أما أثر المستوردات الاستهلاكية.

---

(١) د. منذر الشرع :" تطور التجارة الخارجية في الأردن ١٩٢١-١٩٩١" سلسلة الكتاب في تاريخ الأردن، ١٩٩٣ص ١٥-٢١.

على الناتج السلعي الصناعي والزراعي فكان بحدود ١,٢٣٧ ومعامل التحديد وقدر بحدود (٠,٩٨) وجميع هذه التقديرات معنوية بدرجة ٩٥% وكما أكدت ذلك نتائج F,t وR^2 (لاحظ جدول ٢) ولجميع المتغيرات المدروسة.

ومن تقديرات الجدوليين (١ ،٢) نستنتج بان الأثر الدخلي والأثر الاحلالي هما العاملين الأساسيين في تزايد العجز المستمر في الميزان التجاري . وسيستمر ذلك الى أن يساهم الأثر الاحلالي في خلق الفائض الاقتصادي(Economic Surplus) الذي يساهم في تقليل العجز في الميزان التجاري لكي تساهم الصادرات بعد ذلك في سد جزء أكبر من هذا العجز في الميزان .

ومما يدعم التحليل السابق هو دراسة التاريخ القريب لتطور قطاع المستوردات في الأردن وبالتحديد منذ فترة الستينيات من القرن الماضي، نجد أن الأردن اتبع استراتيجية التصنيع الاحلالي للمستوردات Substitution effect ، وقد تبنى هذه السياسة بتعقل وهدوء، حيث كانت الاستراتيجية تقتضي اتباع نوع من سياسة الحماية الجمركية وكذلك تشجيع المنتج المحلي على البيع في السوق المحلية بدلاً من تكثيف الجهود والدخول إلى الأسواق الخارجية، وشجعت هذه السياسة الاستثمارات المحلية في الصناعات التي تعمل على سد حاجة السوق المحلية وعلى حساب الصناعات التصديرية . وهكذا فقد تم تحقيق نوع من الحماية للصناعات المحلية الناشئة بالقدر الذي لم يزعج الدول الأخرى ولم يؤدي إلى اتخاذها موقفاً اقتصادياً ضد سياسة الحماية الجمركية في الأردن.

حيث لوحظ خلال تلك الفترة انه تم إعفاء المستوردات من السلع الرأسمالية والمواد الخام الأولية والوسيطة ونصف المصنعة الضرورية لنمو للقطاع الصناعي والزراعي من الرسوم الجمركية . ولم تؤدي هذه السياسة الى تقليل المستوردات من السلع الاستهلاكية الجارية والدائمة وذلك لحاجة الطلب المحلي لها وللأسباب السابقة الذكر. ولوحظ أيضاً بان حجم المستوردات من السلع الاستهلاكية غير المصنعة (الخام) قد انخفض، ويعود السبب في ذلك أساسا إلى

السياسة الاحلالية التي خلقها قطاع المستوردات والتي تسببت في التطـور الـذي حصل في قطاع الصناعات الاستهلاكية الخفيفة المحلية، وتزايد إنتاجيـة القطـاع الزراعي، ولا يعود السبب بالأساس إلى الحواجز الجمركية على المستوردات.

٣.النموذج المستخدم في تقدير الميول الحدية وأثر المستوردات .

نتناول في هذه الفقرة النموذج التقديري المستخدم في تقدير الميول الحدية للمستوردات واثر هذه المستوردات على الناتج المحلي الإجمالي وعلى الناتج المحلي السلعي لقطاعي الزراعة والصناعة. وقد تم إجراء التقدير على المستويين التجميعي والتفصيلي(Aggregate and disaggregate).

يعتمد النموذج التقديري على استخدم أسلوب OLS لتقدير المعلمات (Coefficients). وخضعت تقديرات المعلمات لاختبارات ثلاثة هي:

أ. اختبارات النظرية الاقتصادية والخاصة بحجم المعامل المقدر وإشارته.

ب.الاختبـارات الإحصائية والخاصة باختبار الخطـأ المعيـاري (S.E) واختبار(t) بمستوى معنوية ٩٥% وأيضاً جودة التقدير المتمثلة بمعامـل الارتباط (R^2).

ج. الاختبارات القياسية. وسيتم التركيز على اختبارين هما اختبار التداخل الخطي المتعدد Multicollinearity واختبـار داربـن واطسون للارتباط الذاتي (Auto correlation) والذي يرمز إلية بالرمز(D.W).

وفي العادة فأنه كلما اقتربت قيمة D.W من العدد (٢) كلما دل ذلك على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي[1]. وكذلك سوف يتم استخدام اختبار (F) لمعرفة القوة التفسيرية للنموذج التقديري.

وتضمنت الدراسة استخدام النماذج التقديرية البسيطة (Simple Single Linear Model) ولهذا فإنه لا تظهر فيها مشكلة التداخل الخطي المتعدد (Multicollinearity). وكذلك تم استخدام النماذج التقديرية المتعددة (Multiple Linear Models) وهي التي تظهر فيها مشاكل التقدير، وبدرجه الأساس مشكلتي التداخل الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة وأثر ذلك على دقة تقدير المعلمات ، ومشكلة الارتباط الذاتي بين متغيرات العنصر العشوائي واثر ذلك على دقة التقديرات

وبصورة عامة فإن النموذج التقديري أخذ الشكل أدناه:

$\hat{Y}=\hat{\alpha}+\hat{B}\times i+ei$

S.E ( ) ( )

t ( ) ( )

R ( )

R^{-2} ( )

F ( )

D.W ( )

وقد تم استخدام برنامج SPSS للوصول إلى قيمة التقديرات واختباراته الإحصائية والقياسية . وقد تم عرضها في الجداول [١] ،[٢] ،[٣] حيث تضمن جدول [١] القيمة التقديرية للميول الحدية للمستوردات ، في حين تضمن جدول [٢] أثر المستوردات على الناتج السلعي الصناعي والزراعي. وأما الجدول [٣] فقد تضمن اثر المستوردات على الناتج المحلي الإجمالي

وأضيف إلى هذا الجدول تقديرات أثر المستوردات على الناتج المحلي باستخدام النموذج الخطي المتعدد (Multiple model) جدول (٣) وكما هو موضح أدناه:

جدول(١)

النماذج التقديرية للميول الحدية للمستوردات للفترة

١٩٨٥- ٢٠٠٠

نماذج المستوردات والناتج المحلي الإجمالي	MPI $\hat{B}$	الإحصاءات المستخدمة لاختيار دقة التقدير					
		S.E	t	R	F	D.W	
إجمالي المستوردات	٠,٥٦	٠,٠١٨	٣٩,٩٩٨	٠,٩٨	٩٠٠	٠,٩٩٢	ن جدول توزيع فيشر
المستوردات الوسيطة والخام	٠,٢٨	٠,٠١٤	١٩,٠٩٧	٠,٩٦	٤١٦	٠,٧٥٠	يا هي ١,٧٦٩
المستوردات الاستهلاكية	٠,١٥	٠,٠٨٠	١٨,٣٧٦	٠,٩٦	٣٣٨	٠,٦٦٢	
المستوردات الرأسمالية	٠,١٢	٠,٠٦٠	٢٠,٣٨٥	٠,٩٦	٤١٦	٠,٧٥٠	

ومن ملاحظة هيكل المستوردات الاستهلاكية المذكورة في إحصائيات ونشرات البنك المركزي الأردني ، نجد أنه يعكس الاثر الدخلي حيث أن معظم المستوردات الاستهلاكية هي سلع جارية ودائمة مصنعة وليس كما كانت في فترة ما قبل هذه الدراسة[١] ، حيث كانت استهلاكية غذائية مقتصرة على المواد الغذائية والمنسوجات والمنتجات الجلدية .وكنتيجة لتزايد متوسط دخل الفرد وتحويلات العاملين في الخارج ، فقد ازداد الطلب المحلي على السلع الاستهلاكية المصنعة المسايرة للتطور والنمو الاقتصادي كالثلاجات ، المكيفات ، التلفزيونات ، السيارات الخاصة ، الكمبيوترات وغيرها .

(١) مزيد من الإطلاع راجع د. منذر الشرع، مصدر سابق.

جدول (٢)

تقدير أثر المستوردات على الناتج السلعي

خلال الفترة ١٩٨٥_ ٢٠٠٠

المستوردات	الاحصاءات التقديرية وأختباراتها					
	$\hat{B}$	S.E	t	R^2	F	D.W
رأسمالية والناتج السلعي	١,٥٠٩	٠,١٤٨	١٠,٢	٠,٨٧	١٠٤,٢	٠,٨٤
الوسيطة والناتج السلعي	٠,٦٨٠	٠,٠٣٠	٠,٠٣	٠,٩٦	٤٢٢,٦	٠,٧٣
الاستهلاكية والناتج السلعي	١,٢٣٧	٠,٤٦	٠,٠٥	٠,٩٨	٧١١,٣	١,٣٠

* تحليل هذا الجدول جاء ذكره في الصفحة (١٢).

جدول (٣)

تقدير أثر المستوردات على الناتج المحلي الاجمالي

٢٠٠٠ - ١٩٨٥

المستوردات	الاحصاءات التقديرية وأختباراتها					
	$\hat{B}$	S.E	t	R^2	F	D.W
تأثير اجمالي المستوردات	١,٨١٣	٠,٥٤	٣٣,٦١٤	٠,٩٨	١١٢٩,٨	٠,٩٧٧
مستوردات استهلاكية	٦,٢٨٥	٠,٣٤٢	١٨,٣٧٦	٠,٩٥	٣٣٧,٦٨	٠,٧٣٨
مستوردات رأسمالية	٨,٠٩٥	٠,٣٩٧	٢٠٣,٨٥	٠,٩٦٣	٤١٥,٥٦٥	٠,٧٣٨
مستوردات وسيطة وخام	٣,٤٨٣	٠,١٨٢	١٩,٠٩٧	٠,٩٦	٣٦٤,٧٠٨	٠,٨٠١
الرأسمالية والوسيطة على الناتج المحلي الاجمالي	$(\hat{B}_1)$ ٤,٨٠١ $(\hat{B}_2)$ 1.508	١,٥٠٨ ٠,٨٢٤	٢,٥١٤ ١,٨٣١	٠,٩٧٦ ٠,٩٧٨	٣٢٧,١١٥	٠,٧٩٤ ٠,٧٩٤

* التقديرات الواردة في كل من الجدولين احتسبت من قبل الباحثين باستخدام برنامج SPSS.

وكذلك أوضح النموذج التقديري المتعدد للمتغيرات نفس الأثر للمستوردات على النـــاتج المحلي الإجمالي المحلي (لاحظ جدول ٣). كما أوضحت مصفوفة الارتبـــاط الجزئـــي للنموذج متعدد المتغيرات وجود ظاهرة الارتباط الخطي المتعدد Multicollinearity ، وهـــــذا شيء متوقع وذلك لوجود علاقة متداخلة بين المستوردات من السلع الرأسمالية والمستوردات الوسيطة وأن تأثيريهما مشترك على الناتـــج المحلي الإجمـــالي لاحـــظ (جدول ٣) أعلاه.

جدول (٤)

هيكل المستوردات الاردنية للفترة١٩٨٥_٢٠٠٠

(مليون دينار)

البيان	المستوردات مـــــن السلـــع الاستهلاكيـة والأولية المصنعة		المستوردات من السلع الرأسمالية (الإنتاجية) وقطـع الغيـــار		المستوردات من المواد الخام (الأولية) والسلع الوسيطة		إجمالي المستـوردات	الصادرات من السلع الاستهلاكية المصنعة	
	القيمة	النسبة من إجمالي المستوردات	القيمة	النسبة من جمالي المستوردات	القيمة	النسبة من إجمالي المستوردات		القيمة	النسبة من اجمالي المستوردات
١٩٨٠	٣٦٩	٣٥%	٢٨٥	٢٦%	٤٢٠	٣٩%	١٠٧٤	١٦١	١٥%
١٩٨١	٣٢٩	٣٨%	٢٣٧	٢٨%	٢٨٤	٣٤%	٨٥٠	١٣٩	١٦%
١٩٨٢	٣٣٤	٣٧%	٢٤٢	٢٦%	٣٤١	٣٧%	٩١٦	١٤٢	١٦%
١٩٨٣	٣٣٣	٣٣%	٣٢٧	٣٢%	٣٦٣	٣٦%	١٠٢٣	١٩٦	١٩%
١٩٨٤	٣٩٣	٣٢%	٣٥٠	٢٩%	٤٨٧	٤٠%	١٢٣٠	٢٧٣	٢٢%
١٩٨٥	٦٥٨	٣٨%	٣٣٦	٢٠%	٧٣٠	٤٢%	١٧٢٦	١٧٤	١٠%
١٩٨٦	٧٢٩	٤٣%	٣٠٢	١٨%	٦٨٠	٤٠%	١٧١١	٢٠١	١٢%
١٩٨٧	٥٥٤	٢٥%	٤٩٧	٢٣%	١١٦٣	٥٣%	٢٢١٤	٢١٥	١٠%
١٩٨٨	٥٥٦	٢٣%	٦٠٠	٢٥%	١٢٩٨	٥٣%	٢٤٥٤	٣٠١	١٢%
١٩٨٩	٥٥٢	٢٣%	٥٤١	٢٣%	١٢٦٩	٥٤%	٢٣٦٢	٣٠٨	١٣%
١٩٩٠	٦٠٠	٢٣%	٥٦١	٢٢%	١٤٢٩	٥٥%	٢٥٩٠	٤١٢	١٦%
١٩٩١	٧٢٧	٢٤%	٦٦٥	٢٢%	١٦٥١	٥٤%	٣٠٤٤	٤٠٨	١٣%
١٩٩٢	٧٠٦	٢٤%	٦٤٩	٢٢%	١٥٥٢	٥٣%	٢٩٠٨	٥٠٧	١٧%
١٩٩٣	٧٦٢	٢٨%	٥٩٠	٢٢%	١٣٦١	٥٠%	٢٧١٤	٤٥٨	١٧%
١٩٩٤	٧٨٣	٣٠%	٥٣٤	٢٠%	١٣٠٧	٥٠%	٢٦٣٥	٤١٨	١٦%
٢٠٠٠	٩٧٠	٣٠%	٥٦٧	١٨%	١٦٠٢	٥٠%	٣٢١٨	٤٥٠	١٤%
	%28 = $\overline{X}$ 1		%24 = $\overline{X}$ 2		%46 = $\overline{X}$ 3			%15 = $\overline{X}$ 4	

إضافة المستوردات من السلع الوسيطة إلى أرقام المستوردات من المواد الخام بعد أن كانت ضاف قبل عام ١٩٩٢ إلى السلع الاستهلاكية النهائية. بالإضافة إلى استحداث بند قطع الغيار.

احتساب الأوساط لمجاميع المستوردات من قبل الباحثين بالاعتماد على البيانات الأولية التي عت من المصادر التالية :

١. البنك المركزي الأردني بيانات إحصائية سنوية للسنوات ١٩٦٤_٢٠٠٠ .
٢. التقرير السنوي/ البنك المركزي الأردني ٢٠٠٠.
٣. أ. مروان أحمد الرفاعي " تقييم قطاع التجارة الخارجية ....." مصدر سابق. الفصل الثاني ص١٤ - ٣٨.
٤. د. منذر الشرع ، تطور التجارة الخارجية في الأردن ١٩٢١-١٩٩١، مصدر سابق ص ١٠- ٢٨.

جدول (٥)

الناتج المحلي الإجمالي والإنتاج الزراعي والصناعي

من عام ١٩٨٥- ٢٠٠٠

البيان / السنة	* الناتج المحلي الإجمالي	** الإنتاج الزراعي		***الإنتاج الصناعي	
	القيمة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
1985	١٨٨٠	٨٧	٠,٠٥	٢٣٥	٠,١٤
١٩٨٦	٢٠٤٠	٩٠	٠,٠٤	٢٤٢	٠,١٢
١٩٨٧	٢٠٨٨	١١٦	٠,٠٦	٢٥٢	٠,١٢
١٩٨٨	٢٢٠١	١٣١	٠,٠٦	٢٧٩	٠,١٣
١٩٨٩	٢٥٤٠	١٣٢	٠,٠٥	٤٠٩	٠,١٦
١٩٩٠	٢٦٦٨	١٨٨	٠,٠٧	٤٩٤	٠,١٩
١٩٩١	٢٨٥٥	٢١٤	٠,٠٨	٤٦٩	٠,١٦
١٩٩٢	٣٤٣٩	٢٤٧	٠,١٠	٥٣٧	٠,١٦
١٩٩٣	٣٨٠٢	١٩٣	٠,٠٥	٥٣٤	٠,١٤
١٩٩٤	٤٢١٨	١٩٣	٠,٠٥	٦٦٤	٠,١٦
١٩٩٥	٤٦١٩	١٧٢	٠,٠٤	٧٣٧	٠,١٦
١٩٩٦	٤٩٨٢	١٥٩	٠,٠٣	٧٢٤	٠,١٥
١٩٩٧	٥١٩٢	١٨٤	٠,٠٣	٧٩٢	٠,١٥
١٩٩٨	٥٦٤٣	١٥٤	٠,٠٣	٨٩٤	٠,١٦
١٩٩٩	٥٧٢٤	١١٦	٠,٠٢	٩٢٤	٠,١٦
٢٠٠٠	٥٩١٣	١١٥	٠,٠١	٩٦٥	٠,١٦

*المصدر

نفس مصادر جدول (٤).

*الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق .

** الانتاج الزراعي يشمل الزراعة والغابات وصيد الاسماك .

*** الانتاج الصناعي يشمل الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية .

الاستنتاجات والمقترحات :

من أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة:

أولاً:

قدر الميل الحدي للمستوردات الأردنية بحوالي ٠,٥٦ وهي نسبة متماشية مع درجة انكشاف الاقتصاد الأردني التي قدرت نسبتها بحدود ٧٥_٨٠% خلال فترة الدراسة.

ثانياً:

قدر الميل الحدي لمستوردات السلع الوسيطة والخام بحدود ٠,٢٨ ، والميل الحدي للمستوردات الرأسمالية بحدود ٠,١٢ ، أي أن الميل الحدي للأثر التعويضي يكون تقديرة بحدود ٠,٤٠ ، وهذا يعكس مدى النمو القطاعي الزراعي و الصناعي الذي انعكس أثره على نسبة الصادرات إلى إجمالي المستوردات لتشكل معدل قدرة ٠,١٥ خلال الفترة ١٩٨٥- ٢٠٠٠.

ثالثاً:

أما المستوردات الاستهلاكية فقد قدر الميل الحدي لها بحدود ٠,١٥ ، وهذا يعكس الأثر الدخلي للمستوردات حيث أن هذه المستوردات ومن تحليل تركيبها الهيكلي أتضح بأنها سلع مصنعة استهلاكية جارية ودائمة. والتي صاحبها تزايد في متوسط دخل الفرد الواحد قد تزايد من ٦٨٥ إلى ١١٩٢ دينار أردني خلال فترة الدراسة وهذا التزايد انعكس في النمط الاستهلاكي والاستيرادي .

رابعاً:

نقترح بأن يستمر الأردن في تشجيع المستوردات الرأسمالية والوسيطة لكي تخلق قطاعات تصديرية تعمل على تخفيض العجز المزمن في الميزان التجاري وتقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية وتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج .

المصادر العربية:

١. د. عبدالله شامية، د.موسى الروابدة "تجارة الأردن الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي" – دراسة تحليلية قياسية ١٩٦٧ – ١٩٨٦. مجلة أبحاث اليرموك/ العدد (١) مجلد ١٦ – اربد ١٩٨٩/ الأردن.

٢. د.حسين طلافحة " الميزان التجاري – مجلة أبحاث اليرموك العدد (٢) المجلد (٥)، اربد ١٩٨٩.

٣. أ . مروان أحمد الرفاعي: " تقييم قطاع التجارة الخارجية الأردنية وإمكانيات تطور مساهمة في الدخل القومي، ١٩٩٨.

٤. د.منذر الشرع "تطور التجارة الخارجية في الأردن ١٩٢١– ١٩٩١، منشورات لجنة تاريخ الأردن ، سلسلة كتاب الام في تاريخ الأردن ١٤.

٥. د. خليل حماد و د. زكية مشعل . تأثير انكشاف الاقتصاديات العربية للخارج على السياسات الاقتصادية الداخلية. مجلة أبحاث اليرموك/ اربد ١٩٨٦.

٦. د. قاسم الحموري واسامة قلعاوي " تأثير الصدمات الاقتصادية التجارية على الاقتصاد الأردني في ظل العولمة " مؤتمر الاقتصاد الخامس، جامعة اليرموك اربد ١٩٩٩.

٧. د. عدنان نجم الدين ومنهل شوتر " دراسة قياسية للعوامل المؤثرة في تجارة الأردن الخارجية للفترة ١٩٦٥–١٩٩٥. جامعة اليرموك أربد، ١٩٩٩.

٨. د. وليد إسماعيل السيفو " المدخل إلى الاقتصاد القياسي " وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – جامعة الموصل/ ١٩٨٨ العراق.

٩. التقرير السنوي، البنك المركزي الأردن ٢٠٠٠.

١٠. كتاب الإحصاء السنوي. دائرة الإحصاءات العامة، الأردن الاعـداد متفرقـة أخرها عام ٢٠٠٠.

المصادر الأجنبية:

1. The Review of Economics and Statistics; vol, 44. 1962 up to 2000.

2. W.I.Al-Sefou; A Structural Analysis of Iraq Exports and Their Effect on the Development of the Domestic Economy 1945-1975.

3. A. K. Cairncross; Factors in Economic Development; Londo, 1965.

4. H.Myint; "The Gains from international Trade and the Backward. Counties "Review of Economic studies; No 58; 1955.

5. G. Meieri Leading Issues in Economic Development, New York 1986.

6. Haberler; "Some Problem in the Pure Theory of Foreign trade" Economic Journal; No: 238;.

7. A-Lewis."The Slowing Down of Engine of Growth". The American Economic Review. Vol 40.

8. F. Mahdi; "Economics Growth in Jordan, Recent Trends Out look for 2001. Arab Bank Rev, 2001.

أثر تطور هيكل المستوردات على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية عن الاقتصاد الأردني ١٩٨٥ - ٢٠٠٠

د. أحمد مشعل
الجامعة العربية المفتوحة
عمادة إدارة الأعمال

د. وليد إسماعيل السيفو
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
جامعة الزيتونة الأردنية

Abstract

This study is aiming to estimate and analyze the effect of Jordanian import (aggregate and disaggregate) on the level of economic growth during the period 1985 - 2000, through evaluating the marginal propensity to import .

The marginal propensity to import of, the total import, raw material and semi manufactured goods, Capital goods, and consumption goods, were estimated to be about (0.56,0.28.12, and 0.15) respectively. The effect of imports (aggregate and disaggregate) were positive and strongly correlated as (R^2) (R^{-2}) and (t) indicated.

One of the major findings is that, a substantial increase in import and their structured changes were due to two important factors; the substitution effect; and income effect.

Moreover the Jordanian workers remittances receipts and the foreign economic aids played important roles in increasing the Jordanian level of income and their demand for imports of manufacture consumption goods (current and durable).